مدى اذعان المصارف لمعيار المحاسبة الدولي 7 قائمة التدفق النقدي

The extent to which banks compliance for International Accounting Standard 7 Cash flow statement

م.م علي ماجد هادي

Assist. L. Ali majed hadi

Ali.majed@uobasrah.edu.iq

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

تاريخ استلام البحث	2022/ 4/21	تاريخ قبول النشر	2022/6/30	تاريخ النشر	2022/12/30

https://doi.org/10.34009/aujeas.2022.180083

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف اذعان (عدم اذعان) المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفق النقدي. فقائمة التدفق النقدي عند اعدادها توفر خيارات مرنة لمعديها مثل اعدادها بالطريقة المباشرة او بالطريقة غير المباشرة وكذلك المرونة في تصنيف البنود المحاسبية بين المكونات الثلاثة للقائمة وهي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية والتدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية والتدفق النقدي من الانشطة التمويلية. ومن اجل تحقيق هدف الدراسة لجأ الباحث الى استخدام قائمة تحقق معتمدة من قبل شركات التدقيق الاربعة الكبرى(Pricewaterhousecoopers و Deloitte و Ernst & Young و KPMG). وتم التحقق من اذعان (عدم اذعان) 42 مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2019. وتوصلت الدراسة الى نتيجة ان المصارف العراقية لديها نسبة اذعان عالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفق النقدي تصل الى 82 %.

الكلمات المفتاحية : *قائمة التدفقات النقدية, معيار المحاسبة الدولي, اذعان*

Abstract

This study aimed to explore the compliance (non-compliance) of Iraqi banks listed in the Iraqi Stock Exchange to the International Accounting Standard No. 7 cash flow statement. The cash flow statement, when prepared, provides flexible options for its preparers, such as preparing it in the direct or indirect way, as well as the flexibility in classification accounting items among the three components of the statement, namely, cash flow from operating activities, cash flow from investment activities, and cash flow from financing activities. In order to achieve the goal of the study, the researcher resorted to using a checklist approved by the big four major auditing companies (Pricewaterhousecoopers, Deloitte, Ernst & Young and KPMG). The compliance (non-compliance) of 42 banks listed on the Iraq Stock Exchange for the year 2019 was verified. The study found that Iraqi banks have a high compliance Percentage for International Accounting Standard No. 7, the cash flow statement up to 82%..

Key word : statement of cash flows, international accounting standard, compliance

المقدمة

زاد الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات خلال السنوات الثلاثين الاخيرة. فبعد عدد من حالات الافلاس التي تعرضت لها الشركات على الرغم من تحقيقها صافي ربح في قائمة الدخل الا انها اعلنت افلاسها بعد فترة وجيزة من الزمن بسبب عدم وجود سيولة نقدية لمواجهة التزاماتها. هذا الامر استلزم تدخل منظمي المحاسبة من خلال اصدار عدد من المعايير لتنظيم التدفقات النقدية في القوائم المالية, فقد صدر المعيار المحاسبة الامريكي الخاص بإعداد قائمة التدفقات النقدية رقم (95) سنة 1987 وبعد ذلك صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) سنة 1992. وبعد صدور هذان المعياران تم تسليط الضوء على اهمية توافر النقدية لدى الشركات لمواجهة التزاماتها وكذلك اصبحت قائمة التدفق النقدي محط اهتمام المستثمرين في الاسواق المالية لتقييم استمرارية الشركة من عدمه. والعراق ليس بمعزل عن هذه التطورات ففي سنة 1996 تم اصدار القاعدة المحاسبية العراقية رقم (7) كشف التدفق النقدي. هذا من جانب, ومن جانب اخر, ان اعداد قائمة التدفق النقدي يخضع لمرونة كبيرة مما قد يقود الى تفاوت بين المصارف في اعدادها, حيث تتجسد هذه المرونة في : (1) فبإمكان المصارف اعداد قائمة التدفق النقدي بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. (2) تصنيف بنود قائمة التدفق النقدي يخضع لمرونة كبيرة فيمكن تصنيف الفوائد المدفوعة والفوائد المستلمة ضمن اي من الانشطة الثلاث المكونة لقائمة التدفق النقدي سواء كانت تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية او تدفقات نقدية من الانشطة الاستثمارية او تدفقات نقدية من الانشطة التمويلية.

وتأسيساً على ما سبق, حدد الباحث الفجوة البحثية المراد دراستها والمتمثلة باستكشاف الى اي مدى المصارف العراقية تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي. ومن اجل تنفيذ ذلك, استعان الباحث بقائمة تحقق موثوق منها من اعداد شركات التدقيق العالمية الاربعة الكبرى (Pricewaterhousecoopers, Deloitte, Ernst & Young and KPMG). وركز الباحث على قطاع المصارف وذلك لانه القطاع السباق في الاعلان عن تبني معايير المحاسبة الدولية في العراق. وتوصل الباحث الى نتيجة مفادها الى ان الشركات العراقية في قطاع المصارف والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تنفذ ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الخاص بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

وستنظم الدراسة من خلال الاقسام الاتية: القسم الاول يقدم منهجية الدراسة ويختص القسم الثاني بالدراسات السابقة, ويستعرض القسم الثالث الجانب النظري , ويختص القسم الرابع بالجانب العملي, ويعرض القسم الخامس الاستنتاجات, واما القسم السادس فيقدم التوصيات.

اولا: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

1- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في اعلان منظمي مهنة المحاسبة في العراق ومنهم البنك المركزي عن تبني معايير الابلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية الا انه عاد واستدرك من خلال تأجيله لعملية التبني عدد من المعايير مثل معيار الادوات المالية (9) اسناداً الى كتاب البنك المركزي العراقي رقم 9 / 2 / 231 في 6 / 9 / 2020. ومن جانب اخر هناك عدد من القواعد المحاسبية العراقية والتي هي بالأساس انعكاس لمعايير المحاسبة الدولية ومنها القاعدة المحاسبية رقم(7) الخاصة بقائمة التدفق النقدي والتي هي ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي. وعلى هذا الاساس يمكن تحديد المشكلة بالاتي :

هل ان المصارف العراقية تذعن للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي؟.

2- هدف الدراسة

هدفت الدراسة الى استكشاف الى اي مدى ان المصارف العراقية مهتمة بتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة من خلال اعداد قائمة التدفقات النقدية وبالتالي السماح للمستخدمين بإجراء مقارنات بين رقم الربح و التدفق النقدي المتحقق وما هي مكونات هذا التدفق النقدي سواء كان تشغيلي او استثماري او تمويلي. لذلك تمثل هدف الدراسة بالاتي :

أ- استكشاف الى اي مدى المصارف العراقية تذعن للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي.

ب- هل هناك تفاوت في اذعان المصارف العراقية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي.

3- اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من اسلوب تنفيذها. فقد حاول الباحث الابتعاد عن المقاييس الذاتية من خلال استخدام الاستبانة لقياس موضوعه ولجأ الى قائمة تحقق معدة سلفاً من قبل جهات عالمية مرموقة. فضلاً عن ذلك, الباحث درس اذعان المصارف العراقية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) خلال فترة اعلان البنك المركزي لتبني معايير الابلاغ المالي الدولية وفق كتابه المرقم 12 / 9 بتاريخ 4 / 1 / 2016 , والحقه بسماحه للمصارف بتأجيل تطبيق هذه المعايير, مما سمح بوجود هامش من الاختيار من قبل المصارف. فاستكشاف اذعان المصارف خلال هذه المعطيات ذات اهمية بمكان للوقوف على مدى استعداد المصارف العراقية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية من خلال استكشاف مدى اذعانها لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية.

4- فرضية الدراسة

ان قائمة التدفق النقدي ليست حديثة العهد في البيئة العراقية. فقد اصدر مجلس القواعد المحاسبية والرقابية القاعدة المحاسبية رقم (7) المتعلقة بإعداد قائمة التدفق النقدي. وحقيقة الامر ان القاعدة المحاسبية رقم (7) هي مجرد ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي (7) قائمة التدفق النقدي. لذلك يرى الباحث ان المصارف العراقية لا تواجه صعوبة في الاذعان لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي بافتراض ان كوادرها قد تدربت على كيفية اعدادها. وعلى هذا الاساس, يصيغ الباحث فرضية الدراسة كالاتي :

ان مستوى الاذعان لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي عالٍ في المصارف العراقية.

5- اسلوب الدراسة

استخدم الباحث قائمة تحقق معدة من قبل شركات التدقيق الاربعة الكبرى (Pricewaterhousecoopers, Deloitte, Ernst & Young and KPMG) ثم قام بترجمتها للغة العربية وثم عرضها على عدد من المختصين في المحاسبة من اجل الوقوف على اخطاء الترجمة ان وجدت. والملحق رقم (1) يبين قائمة التحقق.

من جانب اخر, وبما ان دراسة قائمة التحقق ركز الباحث على التقارير المالية المصادق عليها من قبل مراقب الحسابات والمنشورة في موقع المصارف وكذلك في موقع سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2019. ومن اجل الوصول الى درجة الاذعان اعطى الباحث الفقرة المطبقة في قائمة التدفق النقدي من قبل المصرف محط الدراسة قيمة (1)

وصفر في حالة عدم التطبيق وبعد اتمام هذا يتم جمع القيم لكل شركة وقسمتها على مجموع قيم قائمة التحقق وهي (14) . حيث الدرجة النهائية لقائمة التحقق (14) حيث انها تتضمن (14) بند تكون قائمة التدفق النقدي. ودرجة الاذعان هي حاصل قسمة مجموع درجات البند المطبق من قبل المصرف تقسيم عدد (14) وهي عدد البنود قائمة التحقق.

ثانيا :الدراسات السابقة

تناول الادب المحاسبي العديد من الدراسات بشأن قائمة التدفق النقدي منها :

أ- الدراسات الاجنبية

1- Jones et al. (1995) بعنوان "تقييم فائدة القرار لقائمة التدفق النقدي من قبل الشركات الاسترالية المعدة لتقاريرها". اذ هدفت الدراسة الى تقييم فيما اذا كانت تطبيق معيار التدفق النقدي تؤدي الى تحسين في جودة التقارير المالية في اتخاذ القرارات. وتم تطبيق الدراسة بإجراء اسلوب الاستبيان على 210 من محاسبين ومديرين تنفيذين ومدققين العاملين في الشركات الاسترالية المدرجة في السوق الاسترالي. وتوصلت الدراسة الى اهمية المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفق النقدي في عملية اتخاذ القرار, وكذلك اعتبرت الدراسة التدفقات النقدية التشغيلية افضل مقياس لأداء الشركات.

2- Sayari & Mugan (2008) بعنوان "قائمة التدفق النقدي مؤشر على العسر المالي". واستكشفت الدراسة فحص تأثير مكونات قائمة التدفق النقدي على درجة العسر المالي. وتتألف عينة الدراسة من 124 شركة تركية. وشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين بين التدفق النقدي التشغيلي والعسر المالي في الشركات, وان هناك علاقة ايجابية بين التدفق النقدي التمويلي ودرجة العسر المالي, وان التدفق النقدي الاستثماري ليس له علاقة بالعسر المالي.

3- دراسة Mechelli (2009) بعنوان " التنسيق والاذعان لمعايير مجلس المحاسبة الدولية مسح تجريبي حول تبني الشركات الايطالية المدرجة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) لأول مرة . حيث هدفت الدراسة الى التحقيق من درجة التوافق والاذعان لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7). واجريت الدراسة على عينة مكونة من 101 شركة ايطالية . وتوصلت الدراسة الى ان عدم وجود توافق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الايطالية وان تلك الشركات لم تطبق المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) مما يضعف قابلية القوائم للمقارنة.

4- دراسة Pekdemir & Kepce Yonet (2010) بعنوان "دليل استكشافي لتبني المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) في تركيا". وهدفت الدراسة الى البحث في اعتماد المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي من قبل الشركات التركية. وشملت عينة الدراسة 17 شركة غير مالية . واشارت نتائج الدراسة الى عدم امتثال الشركات التركية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7).

5- دراسة Bhandari & Iyer (2013) بعنوان "التنبؤ بفشل الاعمال باستخدام مقاييس قائمة التدفقات النقدية". وهدفت الدراسة الى بناء نموذج جيد للتنبؤ بالفشل الاعمال وذلك باستخدام مقاييس تستند على قائمة التدفقات النقدية كمتغيرات تنبؤيه. وشملت عينة الدراسة 100 شركة . وتوصلت الدراسة الى ان النموذج التنبؤ بإفلاس الشركات المعتمد على معلومات قائمة التدفق النقدي يساهم في الكشف عن حالات فشل الشركات وبنسب كبيرة وبذلك فان النموذج يؤدي أداءً جيداً في توقع الفشل الاعمال.

6- دراسة Ayoub et al. (2017) بعنوان " معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي ومقارنة بخطة المحاسبة العامة اللبنانية" . وهدفت الدراسة الى معرفة التحديات التي تؤدي الى اختلاف بين قائمة التدفق النقدي المعدة وفق خطة المحاسبة المحلية مع قائمة التدفق النقدي المعدة وفق المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) .وتم اجراء الدراسة باستخدام الاستبيان والذي وزع على العينة المؤلفة من المدققين . وتشير نتائج الدراسة الى وجود اختلافات في اعداد قائمة التدفق النقدي وفق المبادئ المحاسبية المحلية عنها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وهذا ناتج عن اختلاف في تصنيف بنود التدفقات النقدية ومكونات النقد والنقد المعادل وكذلك شكل القائمة.

7- دراسة Brabcova (2019) بعنوان " الامتثال لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) من قبل مصدري الاوراق المالية المدرجة في جمهورية التشيك". هدفت الدراسة الى البحث في جودة قائمة التدفق النقدي, ومن اجل تحقيق ذلك تم اجراء الدراسة من اجل تقييم مستوى الامتثال للمتطلبات المحددة في المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي. وتوصلت الدراسة الى ان الشركات التشيكية تمتثل لمتطلبات المعيار الالزامية.

8- دراسة Nguyen & Nguyen (2020) بعنوان " تأثير قائمة التدفقات النقدية على قرار اقراض البنوك". وهدفت الدراسة الى البحث في تأثير قائمة التدفقات النقدية على قرارات الاقراض للبنوك التجارية . واجريت الدراسة باستخدام اسلوب الاستبيان الذي شمل 160 مدير للائتمان في البنوك التجارية في فيتنام. واشارت نتائج الدراسة الى ان معلومات التدفق النقدي تؤثر على قرارات الائتمان القصيرة وطويلة الاجل, وبذلك فان معلومات قائمة التدفق النقدي مهمة لقرارات الاقراض في مؤسسات المالية.

9- دراسة Salehi et al. (2020) بعنوان " تأثير التغيرات في بنود قائمة التدفق النقدي على اجور التدقيق" وهدفت الدراسة الى فحص تأثير الفائض من الموجودات النقدية وكذلك التغيرات غير الطبيعية الايجابية والسلبية في النقد على اجور التدقيق. واجريت الدراسة على 116 شركة. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين الموجودات النقدية الفائضة واجور التدقيق, وهذا يني ان الاحتفاظ بالنقد الفائض يشكل خطر على المدققين مما يدفهم الى بذل الجهود لتغطية مخاطر التدقيق مما يؤدي الى ارتفاع اجور التدقيق. وعدم وجود علاقة بين كل من التغيرات غير الطبيعية الايجابية والسلبية في النقد مع اجور التدقيق.

10-دراسة Itan & Riana (2021) بعنوان " تأثير قائمة التدفق النقدي على قيمة الشركة في اندونيسيا". هدفت الدراسة الى تحديد تأثير قائمة التدفق النقدي على قيمة الشركة. وتم اجراء الدراسة على 1236مشاهدة سنة – شركة اندونيسية. واشارت نتائج الدراسة الى وجود تأثير ايجابي للتدفق النقدي التشغيلي على قيمة الشركة, واما التدفق النقدي الاستثماري والتمويلي فانه يؤثر سلباً على قيمة الشركة.

ب-الدراسات العربية

1- دراسة السليم, (2009) بعنوان " دور قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية (2008)". هدفت الدراسة الى توضيح مستوى افصاح عن معلومات السيولة من قبل المؤسسات المالية التي تأثرت بالأزمة المالية. واجريت الدراسة على شركة Freddie Mac. وتوصلت الدراسة الى ان الشركة تفصح بشكل تام وفي الوقت المناسب عن كافة المعلومات المحاسبية التي تخص الربحية والسيولة والموقف المالي, وان تأثر المستثمرين بتلك الازمة ناتج عن عدم قيامهم بإجراء التحليل اللازم للحفاظ على استثماراتهم.

2- دراسة شاكر و عبيد, (2017) بعنوان" دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الائتمان والسيولة في النشاط المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الرشيد". وهدفت الدراسة الى البحث في معلومات قائمة التدفق النقدي ودورها في الكشف عن العجز او الفائض النقدي. وتم تطبيق الدراسة عل مصرف الرشيد. وتوصلت الدراسة الى عدم تطبيق التقنيات الحديثة في تعاملاته المصرفية ويعتمد على تعليمات البنك المركزي بشأن تصنيف السيولة والائتمان.

3- دراسة مبيض وياسين, (2018) بعنوان " مدى تأثير الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في تعزيز اهمية مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للمصارف". هدفت الدراسة الى بيان مدى تطبيق متطلبات المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي في المصارف. واجريت الدراسة على المصرف الدولي للتجارة والتمويل السوري. وتوصلت الدراسة الى عدم امتثال المصرف لمتطلبات تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) بشأن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية والاستثمارية, بينما التزام المصرف بمتطلبات تطبيق المعيار عند اعداد التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية مما يؤدي الى عدم دقة في الافصاح عن المعلومات.

4- دراسة محمد , سلمى, (2020) بعنوان " القوائم المالية في ظل IAS1 و IAS7 و IFRS7 دراسة تطبيقية في مصرف بابل". وهدفت الدراسة الى البحث في تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم(1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي ومعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (7) الادوات المالية في مصرف بابل. وتوصلت الدراسة الى ان تطبيق المعايير الدولية يؤدي الى تحسين اعداد وعرض القوائم المالية في المصرف.

يتبين للباحث ان اغلب الدراسات السابقة تبين اهمية وفائدة قائمة التدفق النقدي في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الاداء وفي التنبؤ بالفشل المالي. ومن ناحية الامتثال لمتطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي فكانت نتائج تلك الدراسات متفاوتة من ناحية التطبيق. وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو ندرة الدراسات في الادب المحاسبي المكتوب باللغة العربية التي تتناول تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (7), اما في العراق نجد ان هناك دراسة واحدة هي دراسة محمد , سلمى, (2020) والتي تناولت تطبيق المعيار في مصرف واحد ولم تبين تلك الدراسة اذا كان المصرف امتثل لمتطلبات التطبيق ام لم يمتثل. كذلك تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها استخدمت قائمة تحقق من امتثال المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (7).

ثالثا : الاطار النظري للدراسة

1- التطور التاريخي لقائمة التدفق النقدي

ان قائمة التدفقات النقدية ليست حديثة العهد بل ترجع الى الخمسينات القرن العشرين عندما قامت الشركات الامريكية بإعداد قائمة مصادر الاموال واستخداماتها والتي تبين التغير في قائمة المركز المالين لفترتين متتاليتين بما

يمكن تلك الشركات من تحديد مقدار الزيادة والنقص في الاموال خلال الفترة المالية. وفي عام 1961 طالب المعهد الامريكي للمحاسبين القانونين من الشركات اعداد قائمة مصادر الاموال واستخداماتها والافصاح عنها وذلك بعد تدقيقها من قبل مدقق الحسابات. وفي عام 1970 طالبت هيئة الاوراق المالية الامريكية من الشركات المسجلة لديها ان تعد قوائمها المالية متضمنة قائمة مصادر الاموال واستخداماتها كشرط للأدراج الشركات في سوق المال الامريكي (مشابط, 2016). وفي عام 1971 اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الرأي رقم (19) والذي يسمى بقائمة التغير في المركز المالي. حيث اكد المجلس في هذا البيان على ان من اهداف التقارير المالية هو تحديد مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية. وفي عام 1973 اصدرت لجنة تروبلود التابعة للمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين تقرير ينص على ان من اهداف التقارير المالية تقديم معلومات تساعد المستخدمين على التنبؤ بالتدفقات النقدية (مبيض و ياسين, 2018). وفي عام 1987 اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار رقم (95) قائمة التدفقات النقدية بدل من قائمة التغير في المركز المالي. وفي عام 1992 اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (7) قائمة التدفق النقدي والذي الزم الشركات بإعداد قائمة التدفق النقدي كجزء من قوائمها المالية (سالم, 2019). وفي عام 1996 اصدر مجلس معايير المحاسبية والرقابية العراقي القاعدة المحاسبية رقم (7) قائمة التدفق النقدي والذي اوجب على الشركات اعداد قوائمها المالية متضمنة قائمة التدفق النقدي (القاعدة المحاسبية رقم (7)).

2- قائمة التدفق النقدي ومكوناتها

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في العام 1992 المعيار رقم (7) قائمة التدفق النقدي والذي يوجب على الشركات اعداد قائمة التدفق النقدي ضمن قوائمها المالية التي تعدها في نهاية السنة المالية, حيث تقدم قائمة التدفق النقدي الى مستخدميها معلومات عن مصادر الحصول على النقد وواجه استخدامات النقد اي انها تتضمن معلومات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة زمنية معينة (الججاوي والمسعودي, 2014)؛ (Esin, 2015). وترجع اهمية قائمة التدفق النقدي الى انها تقدم معلومات حول استمرارية الشركة ونجاحها والتي لا تفصح عنها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لان تحليل مثل هذه المعلومات يقلل من حالة التضليل التي يتعرض لها مستخدمي المعلومات الناتجة عن استخدم البدائل من الطرق والاجراءات المحاسبية والتي تتيح امكانية للتلاعب بالأرقام المحاسبية وتأثيرها على قرارات المستخدمين (ابو سليم, 2016). وتساهم قائمة التدفق النقدية في تقييم سيولة الشركة وقدرتها على سداد ما عليها من ديون وذلك من خلال تقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات النقدية المستقبلية (Yap, 1997 ; Gordon et al., 2017).

وتتكون قائمة التدفق النقدي من ثلاث مكونات رئيسة وهي :

أ- التدفقات النقدية التشغيلية

وهي التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات والاحداث الخاصة بالأنشطة التشغيلية التي تشمل انتاج البضائع وتسليمها وتقديم الخدمات, وهي الاثار النقدية للمعاملات والاحداث التي تسهم في تحديد صافي الدخل. وان التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة تتضمن الفائدة المستلمة وارباح الاسهم والمتحصلات من بيع السلع والخدمات. اما التدفقات

النقدية الخارجة فتشمل مدفوعات الفائدة ومدفوعات العاملين والتسديد لمودي السلع والخدمات ومدفوعات الضريبة (Nurnberg, 1993).

ب- التدفقات النقدية الاستثمارية

وهي التدفقات النقدية الخاصة بالاستثمار في كل من الموجودات الثابتة والاوراق المالية. وتتضمن المقبوضات النقدية من عملية بيع الممتلكات والآلات والمعدات والمتحصلات النقدية من بيع الاسهم . اما التدفقات النقدية الخارجية فتضم المدفوعات النقدية عن شراء كل من الموجودات الثابتة والاسهم (Broom, 2004).

ت- التدفقات النقدية التمويلية

وهي التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في المطلوبات المالية والتي تتضمن المقبوضات النقدية من اصدار الاسهم والسندات والقروض والكمبيالات والرهن العقاري. اما المدفوعات النقدية فتتضمن المدفوعات لتسديد القروض والمدفوعات النقدية عن الايجار التمويلي (ابو نصار وحميدات, 2018) ; (Duhovnik, 2008).

ويرى الباحث ان قائمة التدفق النقدي تقدم معلومات عن التدفقات النقدية في شكل مقبوضات نقدية ومدفوعات نقدية مصنفة وفق الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بما يمكن المستخدمين من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومقارنة نتيجة النشاط التشغيلي مع صافي التدفق النقدي التشغيلي للحكم على مدى نجاح الشركة في اداء اعمالها الرئيسية.

3- مقارنة معيار المحاسبة الدولي رقم (7) بالمعيار الامريكي رقم (95) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (7) قائمة التدفق النقدي

على الرغم من اختلاف تواريخ اصدار كل من المعيار المحاسبي الامريكي (1987) والمعيار المحاسبة الدولي (1992) والقاعدة المحاسبية العراقية (1996) الا انها متشابه الى حد كبير قد يصل الى التطابق مثل ما هو موجود في المعيار المحاسبة الدولي رقم (7) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (7). وان جميع اشكال تنظيم قائمة التدفق النقدي بغض النظر عن جهة اصدارها اكدت على ضرورة اعداد قائمة التدفق النقدي ضمن القوائم المالية الرئيسة مع السماح للشركات باختيار طريقة اعدادها سواء كانت الطريقة المباشرة او الطريقة غير المباشرة كذلك الاساليب التنظيمية الثلاث (المعيار المحاسبي الامريكي والمعيار المحاسبة الدولي والقاعدة المحاسبية العراقية) فقد صنفت مكونات قائمة التدفق النقدية الى ثلاث مكونات هي :

أ- التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية

ب- التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية

ت- التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية

وان قائمة التدفق النقدي التي يتم اعداد وفق تلك المعايير تعاني من مشكلة التصنيفات غير الثابتة لبعض التدفقات النقدية مما يجعل التدفقات النقدية التشغيلية والتي يتم اعدادها وفق كلا المعيارين تتضمن تدفقات نقدية من الانشطة الاستثمارية او التمويلية (Kousenidis, 2006) ; (Nurnberg, 1993).

رابعا : الجانب العملي

1- القطاع المصرفي في العراق : التطور التاريخي

ان ممارسة المؤسسات المصرفية للعمل المصرفي في العراق يعود الى عام 1890 عندما تم افتتح في العراق اول فرع لبنك عثماني , ثم قام البنك الشرقي بافتتاح اول فرع له في بغداد عام 1912. وقام البنك العربي بافتتاح فرع له في بغداد عام 1938. وفي عام 1941 شهد العراق تطور في القطاع المصرف تمثل في تأسيس مصرف الرافدين والتي انيطت له مهام حفظ السجلات المحاسبية الحكومية ويمثل بداية الاستثمار الحكومي في الصيرفة التجارية . وفي عام 1954 بدأ القطاع الخاص نشاطه المصرفي عندما تم تأسيس اول بنك اهلي بأسم البنك التجاري العراقي, ثم تبعه تأسيس مصرف باسم بنك بغداد في العام 1956 . وفي عام 1964 شهد القطاع المصرفي تغيرات هيكلية وتنظيمية وذلك بإصدار قانون تأميم المصارف رقم (100) لسنة 1964 حيث ان القطاع المصرفي العراقي ينظم في اربعة مجاميع اضافة الى مصرف الرافدين وهي مجموعة البنك التجاري العراقي ومجموعة بنك بغداد ومجموعة بنك الرشيد والتي دمجت مع مصرف الرافدين ومجموعة بنك الاعتماد العراقي (زبون, 2007). وبعد العام 2003 شهد القطاع المصرفي التحول نحو اقتصاد السوق من خلال اصدار قانون (56) لسنة 2004 من قبل البنك المركزي والذي يبعد التدخل الحكومي عن ادارة العمل المصرفي, اضافة الى ذلك سمح للمصارف بتداول الاوراق المالية من بيع وشراء. ولجعل الجهاز المصرفي يعمل بموجب معايير دولية تم اصدار قانون رقم (94) لسنة 2004 بهدف تطور المصارف والذي يلزمها بزيادة رأسمالها الى 250 مليار (حسين, 2019).

2- اختيار العينة

تم اجراء الدراسة على عينة مكونة من 42 مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية والتي تم الحصول على بياناتها من موقع سوق العراق للأوراق المالية ومواقع الشركات, وذلك من خلال اختيار سنة 2019 باعتبارها السنة المالية الاحدث قبل جائحة كورونا وان الباحث تجنب اختيار التقارير المالية ضمن فترة جائحة كورونا اذ قد تتعرض هذه التقارير المالية الى تشوهات مقصودة بحجة وجود مثل هذه الجائحة.

3- تطبيق المصارف عينة الدراسة لمتطلبات المعيار المحاسبة الدولي رقم (7)

من اجل التأكد من تطبيق المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي, فقد تم تحقيق ذلك من خلال قائمة تحقق معدة من قبل شركات التدقيق الاربعة الكبرى والجدول (1) يبين ذلك.

جدول (1) قائمة التحقق

ت	اسم المصرف	عدد الفقرات من اصل 14 فقرة	نسبة الاذعان
1	المصرف العراقي الاسلامي	13	%93
2	المصرف الوطني الاسلامي	11	%79
3	المصرف التجاري العراقي	12	%86
4	مصرف الاستثمار العراقي	14	%100

5	المصرف المتحد للاستثمار	12	%86
6	المصرف الاهلي العراقي	12	%86
7	مصرف الائتمان العراقي	11	%79
8	مصرف التنمية الدولي	12	%86
9	مصرف الثقة الدولي الاسلامي	11	%79
10	مصرف الجنوب الاسلامي	11	%79
11	مصرف الشرق الاوسط العراقي	12	%86
12	مصرف المنصور للاستثمار	14	%100
13	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	13	%93
14	مصرف ايلاف الاسلامي	10	%71
15	مصرف بابل	10	%71
16	مصرف بغداد	13	%93
17	مصرف جيهان	11	%79
18	مصرف سومر التجاري	14	%100
19	مصرف عبر العراق	12	% 86
20	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	12	%86
21	مصرف الخليج التجاري	13	%93
22	مصرف الانصاري الاسلامي	9	%64
23	مصرف الاتحاد العراقي	11	%79
24	مصرف اسيا العراق الاسلامي للاستثمار	10	%71
25	مصرف الاقتصاد	12	%86
26	مصرف الاقليم التجاري للاستثمار	11	%79
27	مصرف المستشار الاسلامي	11	%79
28	مصرف الراجح الاسلامي	10	%71
29	مصرف العطاء الاسلامي	10	%71
30	مصرف المشرق العربي	11	%79
31	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	11	%79
32	مصرف القابض الاسلامي للتمويل والاستثمار	10	%71
33	مصرف القرطاس الاسلامي للاستثمار والتمويل	12	%86
34	مصرف اشور الدولي	11	%79
35	مصرف العالم الاسلامي	13	%93
36	مصرف اربيل للاستثمار والتمويل	14	%100

37	المصرف الدولي الاسلامي	13	%93
38	مصرف الطيف الاسلامي	9	%64
39	مصرف العربية الاسلامي	11	%79
40	مصرف امين العراق للاستثمار والتمويل	7	%50
41	مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار	12	%86
42	مصرف نور العراق الاسلامي	12	%86
نسبة اذعان القطاع بالكامل		**%82**	

يتبين لنا من الجدول اعلاه ان كل من مصرف الاستثمار العراقي و مصرف المنصور للاستثمار و مصرف سومر التجاري ومصرف اربيل للاستثمار والتمويل هي من اكثر المصارف العراقية تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي ولجميع البنود وفق ما جاء في قائمة التحقق وبواقع (14) بند وبنسبة اذعان 100 %. وبالمقابل نجد ان مصرف امين العراق للاستثمار والتمويل هو اقل المصارف تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي حيث بلغ عدد البنود التي تطبقها (7) بنود وبنسبة الاذعان 50% . اما نسبة تطبيق القطاع بالكامل لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي فقد بلغت نسبة الاذعان 82% وهي نسبة مرتفعة مما يشير الى تطبيق المصارف عينة الدراسة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي وبنسب متفاوتة بين المصارف.

يتبين للباحث ان نسبة اذعان المصارف لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي عالٍ وكذلك ان اذعان المصارف العراقية لهذا المعيار متفاوتة حيث ظهر هناك عدد من المصارف التي اذعنت بالكامل 100% وهنالك مصارف اذعنت بنسبة اقل. وهذا يقودنا الى قبول فرضية الدراسة التي مفادها ان مستوى الاذعان لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفق النقدي عالٍ في الشركات العراقية.

خامسا :الاستنتاجات

ان الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في دراسته تكمن في :

1- ان قائمة التدفق النقدي توفر معلومات حول قدرة المصارف على توليد التدفقات النقدية التشغيلية فضلا عن قدرتها على تسديد التزاماتها المالية.
2- تساعد قائمة التدفق النقدي مستخدميها على بيان التباين بين الربح التشغيلي والتدفق النقدي التشغيلي.
3- ان قائمة التدفق النقدي توفر معلومات تساعد في تقييم قدرة المصارف على تحديد مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

4- هنالك اذعان عالٍ لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 قائمة التدفق النقدي من قبل المصارف العراقية وهذا يشير الى ان تلك المصارف تطبق معايير المحاسبة الدولية والتي مما يجعل المعلومات المحاسبية ذات شفافية وقابلة للمقارنة لما لذلك من اثر في جذب الاستثمارات الى تلك المصارف.

سادسا :التوصيات

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بالاتي :

1- على مستخدمي المعلومات المحاسبية ضرورة اجراء مطابقة بين معلومات قائمة التدفق النقدي مع معلومات قائمة الدخل وذلك من اجل بيان التباين بين التدفق النقدي التشغيلي و صافي الربح من العمليات بما يعكس الاداء الحقيقي .

2- على المصارف ذات الامتثال الضعيف تطبيق كامل لمعيار المحاسبة الدولي رقم 7 لما له من دور في جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة وبما يسهل على المستثمرين دراسة اوضاع الشركات والاستثمار فيها ويمكّنهم من تحديد مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

3- ضرورة تأهيل المحاسبين العاملين في المصارف العراقية عبر اجراء دورات تدريبية وتطويرية وبما يضمن اعداد قوائم مالية عالية الجودة وفق معايير المحاسبة الدولية.

قائمة المصادر

المصادر العربية

الوثائق والنشرات

1- القاعدة المحاسبية العراقية رقم (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ بتاريخ 30 / 7 / 1996.

2- كتاب البنك المركزي ذي العدد 12 / 9 بتاريخ 4 / 1 / 2016.

3- كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد 9 / 2 / 231 بتاريخ 6 / 9 / 2020.

الكتب والدوريات

1- أبو سليم & ,خليل. (2016). أهمية المعلومات المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية السعودية Al-Balqa Journal for Research and Studies .البلقاء للبحوث والدراسات.4 ,19(2) ,

2- ابو نصار, محمد & حميدات, جمعة.(2018). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. مطبعة عمال المطابع النسخة الثالثة.

3- الججاوي, طلال محمد علي & المسعودي, حيدر علي.(2014). المحاسبة المالية على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. دار الكتب الطبعة الثانية.

4- حسين, ابتسام علي. (2019). سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة),العدد الثامن والخمسون.

5- زبون, عباس جاسم. (2007). التطورات المصرفية في العراق Iraqi Journal For Economic . Sciences, 5(13).

6- سالم, سليمان سالم محمد. (2019). استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية .مجلة البحوث المالية والتجارية)20 ,العدد الثانى-الجزء الثانى), 112-133.

7- السليم, فيصل زماط حسن. (2009). دور قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية 2008) .(مجلة دراسات محاسبية ومالية.(9)3 ,

8- شاكر, صلاح صاحب & عبيد, جبار ياسر. (2017). دور كشف التدفق النقدي في تقليل مخاطر الائتمان والسيولة في النشاط المصرفي بحث تطبيقي في مصرف الرشيد .مجلة دراسات محاسبية ومالية.(40)12 ,

9- علي, محمد ابراهيم & سعد, سلمى منصور. (2020). القوائم المالية في ظل IAS1 و IAS7وIFRS7/دراسة تطبيقية في مصرف بابل Journal of Baghdad College of Economic sciences . University, 2020(conference).

10-مشابط & نعمه حرب. (2016). تحليل النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وعلاقتها بعوائد الأسهم من منظور محاسبي-دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة بالبورصة المصرية .مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية.245-192 ,(2)53 ,

11-مبيض, مكرم & ياسين, ايام . (2018). مدى تأثير الالتزام بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) في تعزيز أهمية مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للمصارف-دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل .-مجلة جامعة حماة.(5)1 ,

المصادر الاجنبية

1- Ayoub, M., Jammoul, W., & Mekdessi, S. (2017). International Accounting Standard 7–Statement of Cash flows–Compared to the Lebanese General Accounting Plan. *IOSR Journal of Business and Management*, *19*(6), 01-08.

2- Bhandari, S. B., & Iyer, R. (2013). Predicting business failure using cash flow statement based measures. *Managerial Finance*.

3- Brabcová, L. (2019). Compliance with IAS7 by issuers of listed securities in the Czech Republic. *European Financial and Accounting Journal*, *13*(3), 73-89.

4- Broome, O. W. (2004). Statement of cash flows: Time for change!. *Financial analysts journal*, *60*(2), 16-22.

5- Duhovnik, M. (2008). Improvements of the cash-flow statement control function in financial reporting. *Zbornik radova Ekonomskog fakulteta u Rijeci: časopis za ekonomsku teoriju i praksu*, *26*(1), 123-150.

6- Esin, F. (2015). Liquidity and financial flexibility using the cash flow statement. In *International Academic Conference Proceedings, Vienna, Austria*.

7- Gordon, E. A., Henry, E., Jorgensen, B. N., & Linthicum, C. L. (2017). Flexibility in cash-flow classification under IFRS: determinants and consequences. *Review of Accounting Studies*, *22*(2), 839-872.

8- Itan, I., & Riana, W. (2021, September). The impact of cash flow statement on firm value in indonesia. In *FORUM EKONOMI* (Vol. 23, No. 3, pp. 442-453).

9- Jones, S., Romano, C. A., & Smyrnios, K. X. (1995). An evaluation of the decision usefulness of cash flow statements by Australian reporting entities. *Accounting and Business Research*, *25*(98), 115-129.

10- Kousenidis, D. V. (2006). A free cash flow version of the cash flow statement: a note. *Managerial finance*.

11- Mechelli, A. (2009). Accounting harmonization and compliance in applying IASB standards: An empirical survey about the first time adoption of IAS 7 by Italian listed groups. *Accounting in Europe*, *6*(2), 231-270.

12- NGUYEN, D. D., & NGUYEN, A. H. (2020). The impact of cash flow statement on lending decision of commercial banks: Evidence from Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *7*(6), 85-93.

13- Nurnberg, H. (1993). Inconsistencies and ambiguities in cash flow statements under FASB Statement No. 95. *Accounting Horizons*, *7*(2), 60-75.

14- Pekdemir, R., & Kepce Yonet, N. (2010). Exploratory Evidence for the Adoption of the IAS 7 in Turkey.

15- Salehi, M., BehrouziYekta, M., & Ranjbar, H. R. (2020). The impact of changes in cash flow statement items on audit fees: evidence from Iran. *Journal of Financial Reporting and Accounting*.

16- Sayari, N., & Mugan, F. N. C. S. (2013). Cash flow statement as an evidence for financial distress. *Universal Journal of Accounting and Finance*, *1*(3), 95-103.

17- Yap, C. (1997). Users' perceptions of the need for cash flow statements—Australian evidence. *European Accounting Review*, *6*(4), 653-672.

Other

Price water house (2016). IFRS disclosure checklist 2016. https://www.pwc.com/ee/et/home/kontroll-lehed/2016-disclosure-checklist.pdf

محلق رقم (1) قائمة التحقق

ت	الفقرة	موجودة ام لا
1	تتضمن قائمة التدفق النقدي تقريرا عن التدفقات النقدية مصنفة وفق الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	
2	اعداد قائمة التدفق النقدي وفق الطريقة المباشرة او غير المباشرة.	
3	التقرير عن اجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن الانشطة الاستثمارية والتمويلية.	
4	التقرير عن صافي التدفقات النقدية الناتجة عن مقبوضات ومدفوعات نيابة عن العملاء والبنود التي لها معدل دوران سريع ومبالغها كبيرة وتاريخ استحقاقها قصير.	
5	التقرير عن صافي التدفقات النقدية الناتجة عن مقبوضات ومدفوعات عن قبول	

	الودائع وتسديدها وايداع الودائع في منشأة مالية اخرى وسحبها والسلف والقروض المقدمة للعملاء وسداد تلك السلف والقروض.	
6	الافصاح عن الفائدة وتوزيعات الارباح المستلمة والمدفوعة اما ضمن الانشطة التشغيلية او الاستثمارية او التمويلية.	
7	الافصاح عن الضرائب اما ضمن الانشطة التشغيلية او الاستثمارية او التمويلية.	
8	الافصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن عملية اكتساب او التخلص من الشركات التابعة ضمن الانشطة الاستثمارية.	
9	تصنف التدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في حقوق الملكية ضمن الانشطة التمويلية.	
10	الافصاح عن اجمالي المقابل المدفوع والمستلم عن عمليات الاكتساب والتخلص.	
11	الافصاح عن المعاملات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية خارج قائمة التدفق النقدي.	
12	الافصاح عن النقد والنقد المعادل ويجب ان يتطابق رصيد النقدية في قائمة التدفق النقدية مع قائمة المركز المالي.	
13	تفصح الشركة مع تعليق الادارة عن ارصدة النقد والنقد المعادل غير المتاحة للاستخدام.	
14	الافصاح عن المعلومات الاضافية لمبالغ الاقتراض غير المسحوبة ومبلغ التدفق النقدي لزيادة الطاقة التشغيلية منفصل عن التدفق النقدي اللازم للحفاظ على الطاقة التشغيلية وتصنيف التدفقات وفق الصناعة والقطاع الجغرافي.	